٥٢٩ مليون ل. س قيمة تعويضات أضرار لفلاحي اللاذقية

اللاذقية- سعاد صبيح

تم خلال الشهرين الفائتين تعويض الفلاحين في محافظة اللاذقية عن الأضرار التي لحقت بأشجار الحمضيات والبيوت البلاستيكية والأنفاق مثل الباذنجان والكوسا وما شابهها، حيث بلغت الأضرار أثناءها نحو ٥٢٩ مليون ليرة سورية، وأفاد لـ«الوطن» رئيس اتحاد الفلاحين في المحافظة هيثم أحمد بأن التعويض تم من صندوق الجفاف من خلال لجان مشتركة ما بين اتحاد الفلاحين ومديرية الزراعة والروابط والجمعيات الفلاحية في المناطق كافة إضافة إلى الوحدات الإرشادية في المحافظة، مضيفاً إنه تم تقدير الأضرار بالكامل ورفعها إلى الجهات المعنية وتم التعويض بموجب جداول رسمية بعد إقرارها من لجنة في المحافظة برئاسة محافظ اللاذقية عن طريق صندوق الجفاف، وعن حال الموسم الحالي والفلاحين قال رئيس رابطة فلاحي اللاذقية سمير عبد الله لـ«الوطن» بأن موسم هذا العام يبشر بالخير، ولاسيما الزيتون والحمضيات، لكن الحمضيات هي مشكلة قديمة جديدة، فالإنتاج لا يوجد له تصريف وهناك صعوبة في البحث عن إيجاد أسواق خارجية لتصريف الفائض. متمنيا إيجاد حلول آنية كتفعيل دور اتحاد المصدرين بشكل أنشط لأنه معني بإيجاد أسواق للتصريف، إضافة إلى تفعيل دور مؤسسة الخزن والتبريد لما لها من دور مهم في تسويق الحمضيات، مشيراً إلى ضرورة نشر ثقافة استهلاك مادة الحمضيات بالتعريف عن فوائدها، مشيراً إلى أن حمضيات الساحل هي من الحمضيات الخالية من الأثر المتبقي، وتملك مواصفات عالية تنافس الحمضيات العالمية في الأسواق الخارجية، كما تحدث رئيس الرابطة عن معاناة الفلاح من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كالأسمدة وأجور النقل والحراثة ما يلعب دوراً في زيادة أو نقص الإنتاج، وهذه المشكلة عملت الرابطة للتخفيف منها وقد وتم تحقيق بعض النتائج لأنها لا تدخر جهدا للقيام بأعمال التسويق ضمن الإمكانات المتوفرة.

استكمالاً لملف قضية الفساد المالي في تربية الحسكة

محافظ الحسكة: لا أحد فوق القانون وسيطول الحساب كل من يثبت تورّطه

الحسكة - دحام السلطان

استكمالاً لما نشرته «الوطن» في عددها رقم ٢٢٥٥ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ بعنوان: «فساد مالي في تربية الحسكة وتساؤلات عن تغييرات الإدارة المشكوك فيها... سرقة أكثر من ٣٠ مليوناً.. بطلا القصة «شمّعا» الخيط والضحية المال العام» قال محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي في حديث خاص لـ«الوطن»: إنه سيتم اتخاذ كامل الإجراءات القانونية، والإدارية الرادعة بحق المقصرين والمختلسين، وسيطول الحساب والعقاب أيضاً كل من سيثبت تواطؤه وتورطه من كل المعنيين بالموضوع وحتى على مستوى الإدارات التربوية، مبيناً أنه وحيال هذه القضية وبالتدقيق ومتابعة أوامر الصرف لدى مديرية التربية فيما يخص رواتب المعلمين الوكلاء خلال عام ٢٠١٤ وقسماً من عام ٢٠١٥، تبيّن لدى مديرية التربية أن هناك تزويراً وسرقة للمال العام وتم على إثر ذلك إعلام الجهاز المركزي للرقابة المالية، الذي بدأ بعملية تدقيق أوامر الصرف للمعلمين الوكلاء في جميع المجمعات التربوية على مستوى المحافظة، ومن خلال التدقيق للمراحل الأولى من العمل، تبيّن أن بعض معتمدي الرواتب وبالاتفاق مع محاسبي الإدارات في مديرية التربية استطاعوا أن يغيّروا أوامر الصرف في عمليتي المباشرة والانفكاك للمعلمين الوكلاء، وهذا ترتّب عليه اختلاس صريح للمال العام. وبالنتيجة لقد حققت اللجنة التفتيشية المكلفة بالموضوع وأنجزت قسماً كبيراً من العمل، بعد أن هيأنا لها الظروف المناسبة بتفريغ مكتب خاص للعمل لدى مديرية المالية لكي تعود إلى الأرشيف وتقوم بتدقيق جميع أوامر الصرف المحفوظة لدى المالية ومطابقتها مع أوامر الصرف المحفوظة لدى مديرية التربية.

وتابع المحافظ: بدورنا قمنا بتشكيل لجنة أخرى على مستوى المحافظة لتقوم بإعادة التدقيق والمطابقة بين بندي الاستحقاق وأوامر الصرف وباشرت عملها منذ مطلع الأسبوع الجاري، بعد أن استمعت إلى المفتش المختص في الجهاز المركزي للرقابة المالية عن تفاصيل الموضوع وحيثياته فتبيّن أنه متفهّم بشكل جيد للعمل، وقد أنجز قسماً كبيراً منه، والقسم الآخر سينجز خلال الأيام القليلة القادمة.

مديرة التربية: صمت عن التصريح ونأي بالنفس..!

ومن جهة ثانية ولدى السؤال عن التفاصيل الإدارية التي تخص عمل الدوائر الفرعية في التربية ومدى قيامها بواجبها الوظيفي اليومي من حيث المتابعة اليومية والدورية للعمل ولاسيما الخصائص المرتبطة بالجانب المالي منه، إضافة إلى الذي يتعلق بعمل العاملين في الدائرة المالية ومدى استيفائهم للشروط في أن يكونوا في المواقع الصحيحة التي تؤهلهم ليكونوا في المواقع المناسبة أيضاً، وهل تم إجراء التغييرات المناسبة بشأنهم بعد أن كانوا مخالفين لوجودهم في المواقع ولاسيما كرسي المنظم والشاطب ليكون لعامل واحد (بفئة وظيفية معدّلة) لاحقاً في آن معاً، وأن يكون خصماً وحكماً في الموقع ذاته وفي الوقت نفسه، وقبل بطولة السطو المقنّع على الملايين (الحرام)، تلك هي أسئلة نقلناها بدورنا إلى مديرة التربية بالحسكة إلهام صورخان لكنها لم تعطنا إلا جواب الصمت عن الكلام والنأي بالنفس عن كل ما تم ذكره.. لتبقى برسم من يهمه الأمر، وبالمحصلة النهائية أسئلة برسم الإجابة..؟ وللحديث بقية.. مع تطورات جديدة، وربّما بأرقام جديدة تُضاف إلى حجم أرقام الملايين المسروقة، وأشخاص ربّما سيكون لهم ارتباط بها..!

الدولار يجن والأسعار ترقص

التموين تراقب الأسعار ولا تحدد إلا بعضاً منها

محمود الصالح

بدت الجهات المعنية عاجزة عن مواجهة وتفسير الحالة الجنونية التي تسود الأسعار بسبب تمرد الأخضر على كل الضوابط الاقتصادية ولم يعد أحد يعرف اليد الخفية التي تتحكم بالأسعار والأسواق التي أصبحت تخالف المنطق والموضوعية حيث يفترض أن تتراجع الأسعار في ضوء ما يحققه جيشنا من انتصارات على أرض الميدان ويجب أن تنال هذه النتائج من ارتفاع الدولار لكن الواقع مختلف تماماً وبات المواطن في حيرة من أمره وأصبحت هذه القضية حديث الساعة حيث لا يكاد مجلس يخلو منها حتى غرف الموظفين أصبحت تطرح عشرات الأسئلة المستفسرة عما يجري. ولا نجد أي إجابة من الحكومة لكل هذه الأسئلة المحيرة استجابة صاروخية للأسعار مع ارتفاع الدولار علماً أن المنطق يقول إن كل ما تم استيراده موجود في الأسواق ويفترض أن يخضع لتسعيرة الدولار حين استيراده حتى البضائع الأساسية التي تتعلق بحياة المواطن اليومية والتي يتم تسعيرها من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم تعد منضبطة حيث وصل سعر كيلو السمنة النباتية إلى ٩٠٠ ل.س وفي السوق أما سعره وفق النشرة ٤٠٠ ل.س والزيت ٥٠٠ ل.س للتر والتسعيرة ٣٣٠ ل.س والسكر ٢٧٥ في السوق و١٩٠ وفق التسعيرة.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي محمود قال: نحن نقوم بتسعير بعض المواد الأساسية مثل الأدوية المستوردة والزيت والسكر والسمنة والرز وفق النشرة الوسطية التي تصلنا من مصرف سورية المركزي وهذه الأسعار هي للمواد التي تمول بالقطع الأجنبي من المصرف حيث تصل تسعيرة السكر إلى ١٩٠ ل.س والرز ٣٥٠ و١٥٠ و٢٧٠ حسب نوعه، أما باقي المواد فيتم تسعيرها بالإيداع حيث وضع الكلفة من التاجر ويعلن وفقها التسعيرة وعند الشك في هذه الأسعار يتم تحليلها والتأكد من مطابقتها. ومهما قالت وزارة التجارة الداخلية عن طريقة التسعير فإن الأسواق لم تعد منضبطة وإن هناك انفلاتاً جنونياً للأسعار في جميع المواد والبضائع وحتى البقدونس المزروع في ريف دمشق أصبح يباع على سعر الدولار وبات الموضوع بحاجة إلى معالجة جذرية والعمل بقوانين الحرب وإعادة تسعير حتى إبرة الخياطة من التموين ووضع عقوبات مناسبة لهذا الجشع الجنوني في رفع الأسعار، لأنه من غير المعقول أن تحدد أسعار بضائع تم استيرادها عندما كان الدولار بسعر ١٧٠ ل.س العام الماضي وفق تسعيرة اليوم. كل ذلك يعتبر استغلالاً للأزمة وكسراً لظهر المواطن والعمل على تجويعه وتركيعه ويجب أن تكون الحكومة على قدر من المسؤولية في معالجة هذه الأمور لأن المواطن فقد كل مقومات الصبر وباتت أحوال الناس سيئة جداً ولم يعودوا قادرين على تأمين لقمة العيش فقط. نحن اليوم نقرع ناقوس الخطر الذي إن حل فلن يبقي ولن يذر.

مدير الأسعار: السكر ١٩٠ والزيت ٣٣٠ والرز ٢٧٠

وأسعار الإلكترونيات ترتفع ٤ أضعاف بدمشق

فادي بك الشريف

شهدت الأسواق بدمشق ارتفاعات كبيرة ملحوظة بأسعار معظم المواد والسلع وخاصة الإلكترونيات والتجهيزات المستوردة وذلك مع ارتفاع الدولار، فبعض أنواع أجهزة الخليوي التي كانت تباع بسعر ١٥ ألف ليرة يتجاوز سعرها حالياً ٤٠ ألف ليرة، والبرادات التي كانت تباع بـ٤٠ ألف ليرة حالياً تباع بأكثر من ٢٣٠ ألف ليرة، وفي تحليل للأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه الارتفاعات بيّن الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الإلكترونيات من أكثر السلع والمواد ارتفاعاً، مضيفاً: إذا ارتفع سعرها بالترافق مع ارتفاع الدولار فهو موضوعي منطقي لكونها مستوردة وتسعر حسب الدولار، ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن تأثير الارتفاع ونسبته في الإلكترونيات يرتبط بنوع السلعة وشدة الطلب عليها وشدة المنافسة وتوافر السلع والمواد، حث إن بعض السلع والإلكترونيات ترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع الدولار، وقال فضلية: إذا كان هناك كميات كبيرة متوافرة من المواد والطلب عليها بطيء فإن الارتفاع سيكون طبيعياً، أما إذا كان المخزون من السلع قليلاً وارتفع الدولار فإن رفع سعرها يكون بدرجات أكبر، مؤكداً أن الإلكترونيات ارتفع سعرها أكثر من ٤ أضعاف خلال فترة الأزمة، ومن الصعوبة التوصل لأرقام دقيقة عن النسبة في ظل وجود مئات السلع والأجهزة، وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن ارتفاع الدولار يؤثر في كل السلع لكون الأمر متعلقاً بحالة اقتصادية تشير إلى تضخم، وأن كل رفع لسلعة مرتبط بأخرى وأن الارتفاعات العامة من مازوت وبنزين وخبز تدفع صاحب أي مهنة إلى رفع الأسعار. وطالب أستاذ كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بترشيد حقيقي للاستيراد من أجل توفير القطع الأجنبي، إضافة إلى ضرورة تكثيف الرقابة على الأسواق ووجود إجراءات صارمة بحق المتلاعبين في السوق لمنع حدة الارتفاع.

اليوم بدء التقدم إلى مفاضلة المفتوح بجامعة دمشق

أبو العيال: ٦٠٠٠ طالب قابلة للزيادة

رجاء يونس

تبدأ اليوم بجامعة دمشق قبول طلبات التقدم إلى مفاضلة برامج التعليم المفتوح للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ لحملة الثانوية العامة السورية القديمة والحديثة (العلمي والأدبي والمهني) وشهادة الدراسة الثانوية العامة غير السورية المعادلة للشهادة العامة السورية للطلاب السوريين وتستمر لغاية ١٢ الشهر الجاري.

وأوضح نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم المفتوح الدكتور أيمن أبو العيال أن الجامعة حددت ثمانية مراكز لاستقبال طلبات المفاضلة في كلياتها بدمشق ومركزاً واحداً في كلية التربية بالسويداء مشيراً إلى الجامعة اتخذت كل التحضيرات والتجهيزات لاستقبال الطلاب الراغبين بالتسجيل بدءا من الساعة التاسعة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر باستثناء يومي الجمعة والسبت حيث يشرف على المراكز مهندسون وموظفون ولجان إرشاد للطلاب.

وذكر أبو العيال أن عدد الطلاب الذي سيتم استيعابهم بشكل مبدئي لهذا العام يقدر بنحو /٦٠٠٠/ طالب في برامج التعليم المفتوح السبعة /١٥٠٠/ طالب للدراسات القانونية و/٦٠٠/ في كل من الدراسات الدولية والدبلوماسية ونفس العدد في الترجمة والإعلام إضافة إلى /٨٠٠ / في المحاسبة ومثله في إدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة و/١٠٠٠/ طالب في رياض الأطفال على أن يضاف إلى هذه الاختصاصات ٥٪ من حملة المعاهد التقانية المتوسطة المماثلة للاختصاص كاشفا عن قابلية في زيادة القدرة الاستيعابية بتوصية من مجلس التعليم العالي.

وبين أبو العيال أن آلية القبول لهذا العام ستعتمد ٥٠٪ لحملة الشهادة الثانوية الحديثة و٥٠٪ لحملة الشهادة القديمة وتقسم إلى شريحتين الأولى ٣٥٪ لحملة الشهادة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ والثانية ١٥٪ لحملة الشهادات من عام ٢٠٠٦ وما دون ويتم التفاضل بين المتقدمين.

١٦ عملية تهريب لبضائع تركية في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

تولي ضابطة جمارك حماة، وضابطة إدلب التي تعمل في القطاع الغربي من حماة لسخونة إدلب، تولي أهمية خاصة للسلع والبضائع التركية المنشأ التي تدخل محافظة حماة تهريباً، عبر الريف الشمالي المفتوح إلى تركيا، على الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجه دورياتهما، وأبرزها شح مخصصات البنزين، وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة التي توردها لخزينة الدولة!!.

فكما هو معروف قطاع الجمارك قطاع منتج ويقدم موارد كثيرة للدولة ومع ذلك مخصصات دورية الجمارك ٢٠٠ لتر من البنزين في الشهر، وهي المطلوب منها المرابطة على الطرقات العامة ومطاردة المهربين على مدار الساعة!!

ومع ذلك، فقد استطاعت ضابطة جمارك حماة، منذ ٢٥ / ٨ / من العام الجاري حتى أمس، على سبيل المثال لا الحصر، ضبط ١٦ عملية تهريب منتجات تركية المنشأ، شملت قطع تبديل وبسكويتاً وفانيلا وألبسة ومعجون أسنان وعصيراً وسكاكر، وجبنة وسمنة وقريشة، ولبس بندورة وفليفلة، وأنبولات بلاستيكية وألبسة نسائية، ومشروبات روحية ولوحات موزاييك، ومظلات وبيجامات، ومشروبات طاقة ومعلبات وأقمشة، وقد بلغت قيمة غراماتها ٨١ مليوناً و٥٧٢ ألفاً و٦٨٥ ليرة سورية.

وأما ضابطة جمارك إدلب التي تتوازع المهام مع زميلتها، ولكن في غرب حماة، فقد ضبطت العديد من عمليات التهريب، وتمكنت من مصادرة العديد من الشاحنات المحملة بالبضائع والسلع التركية المنشأ أيضاً.

الهيئة العامة لمشفى درعا تتطلع إلى الأفضل

٧٥٠٠ مريض زاروا المشفى خلال العام

درعا – الوطن

ناقشت الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني أمس واقع العمل والخدمات المقدمة والصعوبات وآليات تلافيها بحضور محافظ درعا محمد خالد الهنوس الذي وجه بضرورة التشاركية وتضافر الجهود بين المشفى ومديرية الصحة والعيادات الشاملة والجمعيات الأهلية المحلية والهلال الأحمر والكنيسة لتقديم الخدمات الطبية وأفضلها للمراجعين، مؤكداً استعداد المحافظة لتقديم الكوادر الهندسية من أجل إتمام عمليات الترميم في المشفى.

بينما أشار الدكتور فريد الأصفر مدير عام الهيئة العامة لمشفى درعا أن المشفى تحول إلى هيئة عامة بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٣٠٦ لعام ٢٠١١ وسعته النظرية ٤٠٠ سرير والسعة الحقيقية الحالية (تخديم جزئي) ٦٠ سريراً وهي قابلة للزيادة في الفترة القريبة القادمة حتى ١٢٠ سريراً بعد أن يتم ترميم أقسام العظمية والبولية والكلية، مبيناً أن المشفى يقدم حالياً الخدمات الإسعافية والعمليات الجراحية الإسعافية والتوليد الطبيعي والجراحي والتحاليل المخبرية والتصوير الشعاعي (البسيط والظليل) والماموغراف والطبقي المحوري، وبلغ عدد المراجعين للمشفى خلال العام الحالي ٧٥٧٩ مراجعاً، وعدد المرضى الداخليين ٤٠٣٧ مريضاً وعدد مرضى الطبقي المحوري ١٠٨٢، في حين وصل عدد العمليات الجراحية المنفذة إلى ٣٦٦ عملية والولادات الطبيعية ١٤١ والصور الشعاعية ٨٥٥٧ صورة، إضافة إلى ٢٨٨٠٢ تحليل.

وأشارت المداخلات إلى أن أهم معوقات العمل تتمثل في نقص الكادر الطبي والتمريضي وصعوبة وصول العاملين إلى المشفى من خارج المدينة بسبب الظروف الحالية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، كما تمت دراسة موضوع الشحنات الدوائية المقدمة من منظمة الصحة العالمية والمقترحات بتوزيع هذه الأدوية على المراكز الطبية والمشافي المحيطة ومراكز الإيواء والجمعيات المحلية وموظفي القطاع الصحي، وتطرقت الهيئة إلى موضوع إجراء الترميم بشكل تدريجي لباقي أقسام المشفى، حيث يتم حالياً ترميم الجراحة العظمية ولاحقاً المخبر الرئيسي وقسم الكلية الصناعية والجراحة البولية لوضع جهاز تفتيت الحصيات في الخدمة، إضافة إلى تناول موضوع رفع الجاهزية وفقاً لتوصيات وزارة الصحة من جميع الأدوية والمواد والمستهلكات الطبية، ومناقشة الموازنة الاستثمارية لتحقيق الأرقام المنشودة، وزيارة وفد منظمة الصحة العالمية مؤخراً إلى المحافظة واطلاعه على الواقع الصحي بشكل دقيق وميداني وقد وعد هذا الوفد بإجراء ترميم لغرف العمليات على المنهج العلمي الحديث.